

سلوى بعلبكي

هل لبنان على طريق اليونان... ومن يفرمل الانهيار؟

حطّ الرئيس اليوناني في ربع وطن يُحدِّر رئيس حكومته من انزلاق الاقتصاد الوطني الى هوة تشبه انهيار الاقتصاد اليوناني قبل سنوات، فهل استشعر الجار اليوناني، انطلاقاً من خبرته، هول الخطر الآتي إلينا، فأسرع حاملاً النصائح والارشاد والتجربة للمسؤولين اللبنانيين علهم يتقدّمون تجربة السم؟

بلغ الدين العام اللبناني 81.9 مليار دولار حتى نهاية آذار 2018

بلغ الدين العام اليوناني 313 مليار أورو في 2015

بالمقارنة، نجد أن المسؤولين اليونانيين استطاعوا بشفافية وحسن أدائهم، الاستحوذوا على ثقة أشقائهم الأوروبيين، وطبقوا النصائح والاستشارات الدولية، وشَدُّوا أحزمة التقشف، فاستحقوا يد العون الدولية التي مُدّت إليهم، وانتصروا على الأزمة. بينما يسمع اللبنانيون يومياً وبشاهدون مسؤوليهم وقيادتهم يمعنون في الاصرار على افتعال مشكلات، واريكات، والادلاء بتصريحات عالية التبرير، واتخاذ قرارات عشوائية تعزز "اللائقة" عند اصدقائهم الأوروبيين والدوليين، والجهات المانحة، في "سيدر" وغيره، الذين يراقبون اداء الدولة اللبنانية وشفافية قراراتها، ومدى التزام الحكومة تبني مشاريع قوانين بنوية وإصلاحية مطلوبة بإلحاح لترشيد الاقتصاد والموازنة. أن يجرؤ رئيس الحكومة سعد الحريري المعروف بتفاؤله، ويطلق تخوفه علينا من وصول لبنان الى الانهيار أو أزمة مالية مشابهة للأزمة اليونانية، فهذا قمة في الكلام المسؤول من جهة، والمخيّف من جهة أخرى. فإذا كان من شيم المسؤول مصارحة شعبه في الأزمات، فإن المريع في الأمر أنه يصدر عن رئيس حكومة يؤمن به دائماً الى الحكم ضماناً واستمراراً لمشروع النهوض الاقتصادي في لبنان، فهل أفلت الامر من يديه؟ وهل هذا هو رأس جبل الجلidi؟ يخفف مستشار رئيس الحكومة سعد الحريري للشّوؤن الاقتصادية نديم المتنلا من التفسيرات لكلام الحريري، ويوضح له "النهار" أن الأخير قال "إذا لم نقم باصلاحات ونتخذ اجراءات في موازنة 2019 لخفيف العجز، فيمكن أن نذهب في اتجاه أزمة شبّيه بالازمة اليونانية، إذ ليس خافياً أن لبنان يمر بأزمة حقيقة، خصوصاً اذا استمررنا بالانفاق في مقابل شح بالأموال". أضاف: "هذا الكلام لم يقتصر على الرئيس الحريري، اذ سبقه اليه رئيس الجمهورية ميشال عون وحاكم مصرف لبنان رياض سلامه، وأخيراً رئيس القوات اللبنانيّة سمير جعجع". واذ لم يشا المنلا الدخول في تكهنات لما يمكن أن يحصل اذا أصبح لبنان كاليونان، قال: "السؤال الذي يجب التركيز عليه هو كيف يمكننا تفادى الوصول الى الحالة اليونانية او كيف يمكننا خفض العجز؟"، ليعود وبيث الامل "باننا نسير في الطريق الصحيح خصوصاً بعد اقرار خطة الكهرباء، والتّحدى المقبل هو التّوافق على موازنة 2019 تمنع زيادة العجز"، مبدياً ثقته بالاجواء السياسية التّوافقية "مع طروحات الرئيس الحريري. فالكل واع لخطورة الاوضاع الاقتصادية في البلاد، وهذا أمر جيد." الأزمة الاقتصادية والمالية التي يتخطّب فيها لبنان تشبه الى حد كبير الأزمة التي وصلت اليها اليونان وأدت الى افلاسه، وإن يكن لبنان لا يزال يحافظ على النقمة الدولية حيال قدرته على تسديد ديونه الخارجية والداخلية. خرجت اليونان من أزمتها بعد اتباعها سياسة تقشف بالتزامن مع سلسلة اصلاحات في الادارة ومحاربة الفساد، مقرّونة بمساعدات من الاتحاد الأوروبي وصندوق النقد الدولي، وهو ما يحاول لبنان السير به في حال التّوافق السياسي على اجراءات قال الرئيس الحريري إنها قاسية "ولكنها تصب في مصلحة اللبنانيين ولبنان عموماً"، وهذا ما يفسّر الدّعوة الى لقاءات مالية بين الحريري والكتل النّيابية بغية توفير الغطاء السياسي لقرارات وصفت بـ"المؤلمة" قد تتضمّنها الموازنة 2019 وتستهدف اعادة هيكلة القطاع العام واجراءات اخرى. هذه الاجراءات وفق ما يقول الخبر الاقتصادى كمال حمدان يجب أن تتركز على وضع سقف اعلى للرواتب لکبار الموظفين الذين يقدر عددهم بـ 10% (نواب ووزراء ورؤساء مصالح ومدراء عامون)، إذ لا يجوز أن يتجاوز راتب اي موظف في القطاع العام 10 مرات أو 15 مرة الحد الادنى للاجر، علمًا أنها حالياً 50 أو 60 مرة أكثر. ومن الاجراءات التي يقترحها حمدان الغاء المخصصات للتعليم الخاص المجاني، وإغفال الصناديق وخصوصاً صندوق المهجرين ومجلس الجنوب، واعادة النظر في دور مجلس الانماء والإعمار ووظائفه، في مقابل اعادة احياء وزارة التصميم، وكذلك اعادة النظر في سياسة الاعفاءات وإخضاع الاوقاف الدينية للضريبة. فهل الوضع في لبنان يشبه اليونان فعلاً؟ لا يتردد حمدان في القول "إن الوضع في لبنان أسوأ منه في اليونان، فهناك خلل في حساباتنا الخارجية، وابرادراتنا تتقدّص في مقابل القيام بإجراءات هندسية مكلفة بمثابة توزيع لوطو للمتحكمين في كل الدورة الاقتصادية". ويؤكد حمدان أن "ثمة حاجة ملحة للقيام بإجراءات اصلاحية فطليّة على جهتيين متراكبين: جهة النفقات وجهة الإيرادات". إذ لا يمكن وفق ما يقول "القيام باصلاحات ضريبية وهناك الكثير من الثقوب من الانفاق. يجب ضبط واقفال مزاريب الإنفاق قدر المستطاع ولو بشكل تدريجي (التعليم الخاص المجاني، ووضع حد أعلى لسقف الرواتب)، وفي الوقت عينه احداث تعديلات في بنية النظام الضريبي. ويضع في هذا الاطار مسألة الضرائب على الفوائد المصرفية التي يجب أن تزيد على 7%， فيما تصل في اوروبا الى 30 و40%， اضافة الى تحويل كلفة الازمة للفئات الاجتماعية بحسب طاقتها، وكل الذين أفادوا من السياسات الماضية يجب أن يشاركون في كلفة اخراج البلاد من الأزمة الواقعة فيها".